

# أئمة السنة يدافعون عن الشيعة

**الشيخ** محمد جواد مغنية من كبار علماء الشيعة في لبنان وكان رئيسا للمحكمة الشرعية العليا، صاحب فكر معتدل لا يتعد كثيرا عن أهل السنة. وله رأى مشهور في تفسير الاختلاف بين أهل السنة والشيعة في إطار الاتفاق على الأركان والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي، يجعلهما جناحين للإسلام قد يختلفان في أمور ولكن في الحدود المسموح بها للاختلاف بين أبناء الدين الواحد. ويقول في ذلك: إننا يجب أن نفرق في البداية بين الدين والمذهب، فالدين هو الإسلام، أما المذهب فهو أى مذهب من المذاهب الإسلامية.

والفرق بين الإسلام وأى مذهب من مذاهبه يتمثل فى أمرين:

**الأمر الأول:** أن الإسلام أعم من المذهب، لأنه يشمل جميع المذاهب، والمذهب خاص لأنه واحد. ويتزب على ذلك أنه إذا قال أتباع مذهب: إن الإسلام يأمر بكذا ورأى أتباع مذهب آخر العكس فلا يحق لأحدهما أن ينكر على الثانى قوله، أو أن ينفى عنه الصفة الدينية الإسلامية. مع ملاحظة أن هناك خلافات بين المذاهب. وقد ينفرد مذهب بقول لا يوافق عليه عليه أحد من المذاهب الأخرى، مثل قول الشيعة بأن البنت تختص بالميراث إذا لم يكن للميت ولد ذكر، ومثل قول أبى حنيفة (إمام أهل السنة) بأن الصلاة تصح بغير الفاتحة، وقول مالك (إمام أهل السنة) بأن الحامل إذا بلغت ستة أشهر فليس لها أن تتصرف فيما يزيد على الثلث، وقول ابن حنبل (إمام أهل السنة) بأن من تزوج امرأة وشرط ألا يتزوج عليها يلزمه هذا الشرط، وقول الشافعى (إمام أهل السنة) بأن شرط الخيار لا يصلح فى الإجارة.. فكل واحد من هذه الأقوال تخالفه أربعة مذاهب مجتمعة، ومع ذلك فلا يمكن أن يدعى أحد بأنه ليس من الإسلام،

لأن المذاهب كلها تنتمي إلى كتاب الله، وسُنَّة نبيه ﷺ، ونفى الإسلام عن مذهب يستتبع نفيه عن الجميع، وثبوتَه لمذهب يستتبع ثبوتَه للجميع.

كذلك لا يسوغ نسبة حكم في مذهب إسلامي إلى الإسلام ذاته على الإطلاق. فلا يمكن القول بأنه ثبت في الشريعة الإسلامية أو في الفقه الإسلامي كذا أو كذا إذا لم تكن جميع المذاهب السُنَّية والشيعة قد اتفقت عليه. بل لا ينبغي القول بأن أهل السُنَّة تقول كذا إذا خالف القول أحد مذاهبها، ولكن يقال: ثبت في المذهب الإسلامي الحنفي كذا، أو ثبت في المذهب الإسلامي الجعفري كذا.

ويفرق محمد جواد مغنية بين الدين والمذهب من وجه آخر فيقول إن الإسلام هو الدستور الذي بينت مواده وأحكامه في الكتاب والسُنَّة، وهي أحكام واقعية ثابتة لا تختلف باختلاف علم المسلمين أو جهلهم بها، أما المذهب فهو عبارة عن رأى صاحبه، وفكرته عن الإسلام أو بعض أحكامه، فإذا كانت فكرته انعكاساً حقيقياً عن حكم الله فهي صواب، وإذا لم تكن كذلك فهي خطأ يُعذَّر صاحبه إذا كان قد بذل ما في وسعه في البحث عن الدليل. فالفرق إذن بين الدين والمذهب هو الفرق بين الحقيقة وتصورها في الذهن. وهذا يعني أن مخالفة مذهب ما ليست دائماً مخالفة للإسلام، بل هي مخالفة لفكرة ورأى صاحب هذا المذهب، ولذلك فإن الفقيه عندما يتبين له أن رأيه خطأ فإنه يعدل عنه. وما دام الفقيه إنساناً فهو يخطئ ويصيب، وأفكاره مثل أفكار أى إنسان متأثرة بحياته وظروفه، وهذا ما جعل الإمام أبا حنيفة - على سبيل المثال - يقول بجواز التكبير في الصلاة بلغة غير اللغة العربية، لأنه فارسى الأصل. وآراء الفقهاء ليست هي أحكام الإسلام، وإنما هي اجتهاداتهم في فهم أحكام الإسلام تقبل الجدل والاختلاف. ومهما كان الدليل قوياً فإن ذلك لا يمنع الخلاف، ولكنه فقط يقلل من احتمال الخلاف. ولا يمكن القول بأنه لا يجوز الخلاف مع مذهب فقيه وإلا فإن قوله لا يكون اجتهاداً ويكون ضرورة وإلزاماً ويكون هو الدين.

معنى ذلك أن التعصب لمذهب من المذاهب هو تعصب للفرد، تعصب لصاحب هذا المذهب ولآرائه ورؤيته لأحكام الإسلام، وليس تعصبا للإسلام ذاته، ولا لمبدأ من مبادئه. وإذا كان لابد من التعصب فليكن التعصب للإسلام ذاته وليس لمذهب من مذاهبه. وليكن التعصب بمعنى الحرص على تعاليمه واحترام شعائره، وتلبية أمر الله بأن يكون المؤمنون أخوة وأن يعتصموا بحبل الله جميعا ولا يتفرقوا.

□□□

ويتحدث الشيخ محمد جواد مغنية عن «ضرورات الدين والمذهب عند الشيعة الإمامية» فيقول: إن المسلم هو من صدق مقتنعا بكل ما اعتبره الإسلام من الأصول والفروع. والأصول ثلاثة: التوحيد، والنبوة، والحياة الآخرة. ومن شك في أصل منها أو ذهل عنه قاصرا أو مقصرا فليس مسلما، ومن آمن بها جميعا جازما فهو مسلم، سواء كان إيمانه عن نظر واجتهاد، أم عن تقليد ما دام متفقا مع الحق والواقع. ويكفى من التوحيد الإيمان بوحدة الله وقدرته وعلمه وحكمته، ولا تجب معرفة صفاته بالتفصيل. ويكفى من النبوة الإيمان بأن محمدا ﷺ رسول من الله، صادق فيما أخبر عنه، معصوم في تبليغ الأحكام، وأنه قد يخبر بصفته رسولا مبلغا عن الله، وقد يخبر عنه بصفته الشخصية، باعتباره إنسانا من البشر. فما كان من النوع الأول يجب التعبد به، وما كان من النوع الثاني فلا يجب. أما تصديق القول بأن النبي ﷺ كان يسمع ويرى وهو نائم كما يسمع ويرى وهو مستيقظ، أو بأنه كان يرى من خلفه كما يرى من أمامه، أو بأنه كان عالما بجميع اللغات، أو بأنه أول من تنشق عنه الأرض، فإن ذلك - وأمثاله - ليس من ضرورات الدين ولا المذهب.

وأما الإيمان بالآخرة فيكفى بأن كل مكلف يحاسب بعد الموت على ما اكتسبه في حياته، وبأنه سيلاقى جزاء ما عمل إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، أما كيف يحاسب العبد، وعلى أية صورة بالتحديد يكون ثواب للحسن وعقاب للمسيء، فهذه - وأمثالها - أمور لا يجب التدين بشيء منها.

هذه هي الأصول: التوحيد- والنبوة- والمعاد، هي دعائم ضرورية لدين الإسلام، ومن ينكر واحدا منها لا يعد مسلما: شيعيا كان أو سُنّيا. أما الفروع التي هي من ضرورات الدين فهي كل حكم اتفقت عليه جميع المذاهب الإسلامية مثل وجوب الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، وحرمة زواج الأم والأخت، وغير ذلك مما لا يختلف عليه اثنان من المسلمين، ولا تختلف عليه طائفتان منهم، لأن إنكار حكم من هذه الأحكام إنكار للنبوة، وتكذيب لما ثبت في الدين الإسلامي بالضرورة.

وهناك فرق بين الأصول والفروع الضرورية.. الأصول ملزمة.. ومن لا يؤمن بأحد الأصول خارج عن الإسلام سواء كان جاهلا أم غير جاهل، أما الذي لا يدين بفرع من الفروع الضرورية مثل الصلاة أو الزكاة، فإن كان لا يؤمن بها مع علمه بصدور الأمر بها من الرسول ﷺ فهو غير مسلم، لأن في ذلك إنكارا للنبوة ذاتها، وإن كان جاهلا بصدور الحكم عن الرسول ﷺ، بأن يكون قد نشأ في بيئة بعيدة عن الإسلام والمسلمين، فإن ذلك لا يخرج من الإسلام، إذا كان ملتزما بما جاء به الرسول ﷺ ولو على سبيل الإجمال.. معنى ذلك أن الاعتراف بالأصول أمر لا بد منه للمسلم، ولا عذر لجاهل فيه، أما إنكار الأحكام الفرعية الضرورية والجهل بها، فلا يخرج المسلم عن الإسلام إلا إذا كان ينكرها وهو يعلم بأنها من الدين.

ويصل الشيخ محمد جواد مغنّية- العالم الشيعي الكبير- من هذا التحليل إلى نتيجة في منتهى الأهمية بالنسبة لبعض فرق الشيعة، فيقول: إن الإمامة- بناء على ذلك- ليست أصلا من أصول دين الإسلام، وإنما هي أصل من أصول مذهب الشيعة، وبالتالي فإن من ينكرها يكون مسلما ولكنه لا يكون شيعيا.

هكذا يفرق بين ضرورات الدين، وضرورات المذهب، ويقول: إن ضرورات المذهب عند الشيعة على نوعين: النوع الأول يعود إلى الأصول وهي الإمامة، فكل

شيعة إمامي يجب عليه أن يعتقد بالأئمة الاثنى عشر، وإذا كان المسلم مؤمناً بالأصول الثلاثة (التوحيد- والنبوة- والمعاد) ولا يؤمن بالأئمة فإنه- عند الشيعة- يعتبر مسلماً ولا يعتبر شيعياً. هو مسلم له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، ولكنه ليس شيعياً إمامياً، لأن الإمامة أصل لمذهب الشيعة الإمامية، ودليلهم على ذلك الحديث الشريف: (مثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق).

هذا هو النوع الأول من ضرورات مذهب الشيعة الإمامية، أما النوع الثاني من ضرورات هذا المذهب فإنه يرجع إلى الفروع، مثل نفى التعصيب (حق العم في الميراث في حالة وجود بنت وعدم وجود ولد ذكر) فالشيعة يرون أن الميراث يكون كاملاً للبنت مع عدم وجود ابن ذكر، وليس لأحد من العصب حق في الميراث في هذه الحالة وتفسيرهم لذلك أن لفظ الولد ينطبق على كل مولود ذكرًا كان أو أنثى. ومثل وجوب حضور شهود لصحة الطلاق وحجتهم في ذلك أن الطلاق مثل الزواج يلزمه الإشهار ووجود شاهدين قد يجعل الصلح ممكناً. ومثل فتح باب الاجتهاد، ومثل هذه الفروع تلزم الشيعة فإذا أنكر فرعاً منها مع علمه بثبوتها في مذهب الشيعة لا يكون شيعياً.

ويلفت عالم الشيعة الكبير- الشيخ محمد جواد مغنية- النظر إلى أن الشيعة لهم كتب الحديث التي يعتمدون عليها مثل كتاب (الكافي) و(الاستبصار) و(التهديب) و(من لا يحضره الفقيه) فيها أحاديث صحيحة وأحاديث ضعيفة، وكذلك فإن كتب الفقه التي ألفها علماء الشيعة فيها خطأ وفيها الصواب، وليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأن كل ما فيه حق وصواب من أوله إلى آخره غير القرآن الكريم. أما الأحاديث الموجودة في كتب الشيعة فهي ليست حجة على المذهب ولا هي حجة على أي شيعي بصفته المذهبية. وإنما يكون الحديث حجة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية. وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكل من له

الأهلية للاجتهاد. فإن الاجتهاد. إنما يكون في البحث عن صحة السند أو ضعفه كما يكون في استخراج الأحكام من الآيات والأحاديث المروية عن الرسول ﷺ. وللشيخ محمد جواد مغنية إشارة في غاية الأهمية، حين يقول: إن الاعتقاد بوجود الكذب والدس بين الأحاديث النبوية من الأمور التي تمثل ضرورة من ضرورات دين الإسلام دون تفرقة بين مذهب ومذهب، حيث اتفقت جميع المذاهب الإسلامية على وجود أحاديث ضعيفة وأحاديث مكذوبة ومدسوسة.

□□□

الشيعة لا يعتمدون إلا على الأحاديث التي رواها الإمام عليّ وسلسلة الأئمة من آل البيت، ويرفضون الأحاديث التي رواها أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من رواة أهل السنة. لكن أهل السنة لا يرفضون الأحاديث التي رواها الإمام عليّ وآل البيت، بل إن هذه الأحاديث محل تقدير علماء الحديث والرواية من أهل السنة ويرون أن ما رواه أهل البيت عن الرسول ﷺ يجب الأخذ به، لما تمتعوا به من عدل وإتقان، والإمام عليّ والحسن والحسين من الصحابة الذين لهم مكانة كبرى وهم فوق التعديل في رواياتهم للحديث. ولا يمنع ذلك من الاختلاف معهم فيما اجتهدوا فيه. ففي الاجتهاد لا عصمة لأحد عند أهل السنة. ولذلك نجد الأحاديث المروية عن أهل البيت والتي لها مكانة خاصة عند الشيعة الأمامية منتشرة في كتب الأحاديث الستة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة.

وفي دراسة للدكتور فاروق حماده رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط أن أكبر كتب الحديث التي يعتمد عليها أهل السنة وهو مسند ابن مخلد الأندلسي (المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية) فيه ٥٨٦ حديثاً عن الإمام عليّ و ١٤٢ حديثاً عن رواية أبي بكر الصديق و ٥٢٧ عن عمر بن الخطاب، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١ هجرية) ٨١٩ حديثاً عن الإمام عليّ،

٨١ حديثاً عن أبي بكر الصديق و ٤١٧ عن عمر، وفي كتب السنة المشهورة السُّنة: البخارى، ومسلم، وأبوداود، والنسائى، والترمذى، وابن ماجه نجد ٣٢٢ حديثاً عن رواية الإمام على، بينما نجد ٦٠ حديثاً فقط عن أبى بكر، وهكذا يتبين أن الإمام علياً له فى مصادر الحديث عند أهل السنة أكثر من الخلفاء الراشدين، وتفسير ذلك — كما يقول الدكتور فاروق حماده — أنه عاش بعد الخلفاء الراشدين، وكان الرواة عنه كثيرين، وكان له تلاميذ وتابعون كثيرون يطلبون العلم على يديه، ويكثرون السؤال. كما وقعت فى زمانه أحداث اقتضت البلاغ والرواية عن الرسول فنقل عنه تلاميذه وأبنائه وأبناءؤهم بأمانة ونزاهة.. ولذلك نجد فى كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة أحاديث رواها الإمام الحسن والإمام الحسين والإمام على بن الحسين زين العابدين، والإمام محمد الباقر، والإمام جعفر الصادق، والإمام موسى الكاظم، وهكذا. والخلاصة أن أهل الحديث من السنة نقلوا حديث أهل البيت عن النبي ﷺ فى كتبهم دون تحفظ، وذلك لإيمانهم بعدالة الأئمة وهم أئمة الشيعة والثقة فيهم محل إجماع عند علماء الحديث من السنة. ولكنهم لم يوافقوا الشيعة على أن الأئمة لهم العصمة، ولذلك كانوا يعتمدون على روايات الرواة عن الأئمة من أهل البيت ممن اشتهروا بالعدل وضبط المعنى والعبارة بناء على المنهج العلمى الذى وضعه علماء الحديث. ونقلوا ما رواه الأئمة عن الرسول ﷺ فى حُبهم وفضائلهم وما يجب لهم من التوقير والإجلال، وليس فى كتب أهل السنة على الإطلاق ما يشير إلى كراهية أو عداة لأهل البيت، أو إنكار لفضائلهم الثابتة فى الأحاديث الصحيحة، بل نجد إجماع أهل السنة على القول بأن حب أهل البيت إيمان، وبغضهم نفاق. ورواياتهم الثابتة عنهم للحديث مقبولة بالإجماع، واجتهاداتهم كاجتهادات غيرهم، أخذ أهل السنة منها وتركوا كما أخذوا وتركوا من غيرهم بناء على اجتهاد من توافرت فيه شروط الاجتهاد.

والعالم الشيعي- الشيخ محمد جواد مغنية- ينبه إلى أن الشيعة الإمامية يرفضون غلاة الشيعة، بل أجمعوا على نجاسة هؤلاء الغلاة، وعدم جواز تغسيل أو دفن موتاهم في مداخل المسلمين، وتحريم إعطائهم الزكاة، ولا يجوز زواجهم بالمسلمات كما لا يجوز للمسلمين الزواج من نسائهم مع أن الشيعة الإمامية تجيز زواج المسلم الشيعي بغير المسلمة ما دامت كتابية. وأجمع الشيعة الإمامية على أن المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب والأصول والعقائد، وقالوا: يرث المسلم للحق من المبطل، والمبطل يرث من الحق ومن المبطل، إلا الغلاة، فإن المسلم يرثهم لكنهم لا يرثون من المسلم.

وماذا عن لعن الخلفاء الراشدين على منابر الشيعة وفي كتبهم؟ وماذا عن القول بأن الإمام علياً فيه جزء إلهي؟

يقول الشيخ محمد جواد مغنية: إن الشيعة الإمامية يحترمون الصحابة، ويلتزمون بموقف إمامهم الرابع زين العابدين علي بن الحسين في (الصحيفة السجادة) من دعائه في الصلاة الذي يقول فيه (اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحابة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره.. وسابقوا إلى دعوته.. فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، وأشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم.. إلخ)..

أما الغلاة فقد ذكر الشهرستاني عدة فرق منهم، وهي الآن لا وجود لها، وكانت تقول: إن الأئمة آلهة أو أشباه آلهة أو أنصاف آلهة. وهؤلاء يعتبرهم الشيعة الإمامية خارج دائرة المسلمين، ولهم دينهم الخاص الذي لا يمت إلى الإسلام بصلة. ويستنكر الشيعة الإمامية موقف الكتاب الذين ينسبون الغلاة إلى فرق الشيعة، مع أن الشيعة الإمامية استدلو بكتب العقائد والأصول على كفر الغلاة ووجوب البراءة منهم ومن كل ما فيه شائبة الغلو ومن أدلتهم قوله تعالى في سورة المائدة (٧٧):

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ وكذلك الآية (١٥) من سورة الزخرف: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزءًا إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾﴾

ويستندون إلى قول الإمام على كرم الله وجهه: (هلك في اثنتان: مبعوض قال، ومحب غال) وقول الإمام جعفر الصادق: (من أحب الغلاة فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبنا. الغلاة كفار، والمعرضون مشركون. لعن الله الغلاة).

وكيف يمكن اعتبار هؤلاء الغلاة مسلمين أصلاً، ومنهم- كما يقول الشيخ محمد جواد مغنية- السبئية- أتباع عبد الله بن سبأ- وهو أول من أظهر الغلو، الذين قالوا: إن الإمام علياً حل فيه جزء إلهي واتحد بجسده، وإنه يعلم الغيب، ويأتي بالغمام، والرعد هو صوته، والبرق هو تبسمه. وقالوا: إن هذا الجزء الإلهي ينتقل بالتناسخ من الإمام على إلى الأئمة بعده واحداً بعد الآخر.

ومن هؤلاء الغلاة (الخطابية) أتباع ابن الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الذين قالوا: إن جعفرًا الصادق إله زمانه! وقد ذكر الشهرستاني أن الإمام جعفرًا الصادق بالغ في التبرؤ من ابن الخطاب ولعنه.

ومن الغلاة من يدين بثالوث: الأب وهو على، والابن وهو محمد، وروح القدس وهو سلمان الفارسي، والأغرب من ذلك قول بعضهم بأن يوم الأحد معناه على، ويوم الاثنين معناه الحسن والحسين.

كيف يمكن اعتبار هؤلاء من الشيعة، وهم أصلاً خارج دائرة الإسلام والمسلمين؟

□□□

والخلافاً بين المذاهب مقبولة إذا كانت خلافاً حول تفسير آية، أو فهم معنى منها، أو كانت خلافاً حول صحة حديث يراه فريق صحيحاً ويراه فريق آخر ضعيفاً. وكذلك هناك خلافاً مقبولة إذا كانت مما يجوز فيه الخلاف من القضايا الفلسفية وعلم الكلام. أما الخلاف المرفوض- كما يقول العالم الشيعي الراحل

الشيخ محمد تقي القمي-فهو الخلاف الذي تمليه الكراهية وتغذيه الأوهام ويؤدي إلى البابلية في صفوف الأمة، وإلى تفريق كلمة المسلمين. مثل الخلط بين الشيعة والغلاة، والخلط بين الشيعة المعاصرة والفرق البائدة، وهناك كتب كثيرة لإشعال الخصومة بين طوائف المسلمين.

وهذا ما دعا كبار شيوخ أهل السُّنَّة إلى التحذير من مروجي الفتنة بين أهل المذاهب الإسلامية. وقد أصدر الشيخ عبد الجيد سليم-شيخ الأزهر الأسبق-بياناً حذر من ذلك، وقال في بيانه للمسلمين: إن الدين الإسلامي قائم على نوعين من الأحكام، أحدهما أحكام ثابتة يجب الإيمان بها ولا يجوز الاختلاف فيها، وهي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا تخضع لبحث الباحثين، واجتهاد للجهتدين، وليس فيها شيء من الغموض أو الإبهام، وهي ثابتة عن الله تعالى بطريق يقيني لا يحتمل الشك، وهي واضحة في معانيها. والنوع الثاني من الأحكام أحكام اجتهادية مرتبطة بالمصالح، والمصالح تختلف باختلاف الظروف والأحوال، وهي راجعة إلى الفهم والاستنباط ولذلك تختلف هذه الأحكام باختلاف العقول، وبعض هذه الأحكام الاجتماعية واردة بطريق لا يرقى إلى درجة العلم واليقين، ولا يتجاوز مرتبة الظن والرجحان.. النوع الأول-القطعي في الرواية والدلالة-هو الأساس الذي أوجب الله على المسلمين أن يبنوا عليه وحدتهم ولا يتنازعوا فيه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ الأنعام آية ١٥٩ و ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ آل عمران آية ١٠١ و ﴿وَأَتَقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿٣١﴾ من الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ الروم آية ٣٢، ٣١ هذا النوع من الخلاف منهي عنه في كتاب الله.

أما النوع الثاني من الأحكام فإن الاختلاف فيه أمر طبيعي، لأنه من العقل، والعقول تتفاوت، والمصالح تختلف، والروايات تتعارض، ولا يعقل أن يخلو مجتمع من

الاختلاف فى مثل هذا النوع من الأحكام، وهو اختلاف لا يودى إلى تفرق المسلمين. وقد كان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم والتابعون والأئمة يختلفون، ويدفع بعضهم حجة بعض، ويجادلون فى آرائهم بالتى هى أحسن، ولم نسمع أن أحدا منهم رمى غيره بسوء، ولا كان الاختلاف بينهم سببا للعداء أو البغضاء وكانوا كما قال عنهم الله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ الفتح آية ٢٩ وفى هذا الاتجاه طالب الشيخ عبد العزيز عيسى وزير الأوقاف الأسبق بإنشاء مركز أبحاث أو معهد لدراسة كتب وأفكار الطوائف المختلفة فى البلاد الإسلامية المعاصرة، من حيث الفكر الدينى، والعقيدة، والشريعة، وعلم الكلام، وعلاقة أهل كل بلد بالمذاهب السابقة، ويعيد دراسة المؤلفات والكتب والرسائل الموجودة فيها، ويبحث عن عوامل الاختلاف فيما بينها، ويقارن بين فكر الماضى وفكر الحاضر فى كل بلد، وعلى هذه الدراسات يمكن بناء علاقة صحيحة بين المذاهب والبلاد الإسلامية، لأن أوجه الاتفاق والاختلاف سيتم تحديدها، وسيظهر التزوير الذى حدث فى التاريخ والروايات، وتظهر المعلومات الصحيحة، وكان اقتراح الشيخ عبد العزيز عيسى إنشاء هذا المعهد فى الأزهر، ويكون تمويله من الدول الإسلامية، ويدرس فيه أساتذة وباحثون من جميع البلاد والفرق الإسلامية.

خسارة أن هذه الفكرة لم تجد استجابة حتى الآن.

□□□

ولم يكن الأمر سهلا أن يفتح الأزهر أبوابه لدراسة فقه الشيعة بقرار من الإمام الراحل الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر وذلك ضمن دراسة الفقه المقارن وقد كتب الشيخ محمد المدنى أنه قيل لهم: كيف تدخلون فقه الشيعة فى الأزهر مع أن هذا مذهب الذين يعتقدون أن جبريل إنما بعث بالرسالة إلى على فأخطأ ونزل بها على محمد، وأن عليا قد حل فيه جزء من الإله؟ وهؤلاء نقول لهم: إن كلمة (الشيعة) تطلق على عشرات المذاهب التى تنسب إلى الإسلام حقا أو باطلا، وبعض هذه

المذاهب ضال منحرف عن الأصول الإسلامية، وبعضها مستمسك بما يجب الإيمان به مثل مذاهب أهل السنة وإن خالفهم في بعض الفروع الفقهية أو النظريات والمسائل الكلامية. الفريق الأول من الذين يسمون شيعة هم ضالون منحرفون لا يعدون من أهل الإسلام وإن ادعوه. لأن العبرة في ثبوت الإسلام إنما هي بالإيمان بأصول العقائد الإسلامية، وعدم إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة وهؤلاء ليسوا كذلك، وقد انقضوا ولم يعد لهم أثر في العالم الإسلامي. ولو فرضنا أن لهم بقية في كهف من الكهوف أو طرف من الأطراف فليسوا منا ولسنا منهم، وهم خارجون على ملة الإسلام، ملعونون من السنة والشيعة.

أما الشيعة الذين تقرر إدخال فقهم في الأزهر فهم الشيعة الإمامية الأثنا عشرية، وهم يؤمنون بأصول الإسلام كلها، ولا يستطيع أحد من المسلمين أن يحكم بكفرهم، وكل ما بينهم وبين أهل السنة من اختلاف إنما هو فيما وراء الأصول التي يجب الإيمان بها لتحقيق مفهوم الإسلام، وقد اشتهر فقهم باسم الفقه الجعفري نسبة إلى الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر. وهؤلاء الشيعة الإمامية يلعبون أهل المذاهب المنسوبة إلى الشيعة من الغلاة ويتبرءون منهم ويحكمون بكفرهم ونجاستهم. وكذلك الشيعة الزيدية في اليمن وهو أقرب مذاهب الشيعة إلى مذاهب أهل السنة.

ويشير الشيخ المدني إلى ما يقال من أن الشيعة الإمامية يقولون: إن القرآن ناقص، وإن هناك آيات لم تذكر في المصحف الذي بين أيدينا، فيقول: معاذ الله، إنما هي روايات رويت في كتبهم كما روى مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الشيعة والسنة بينوا زيف وبطلان هذا القول. وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنه ليس في السنة من يعتقدده.

ويستشهد الشيخ المدني بما حدث في مصر سنة ١٩٤٨ حين ألف أحد المصريين كتاباً بعنوان (الفرقان) حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات المرفوضة ناقلاً لها عن المصادر عند أهل السنة، فطلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد

أن بين بالدليل والبحث العلمى أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة وصادرت الكتاب، ورفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضا، فحكم القضاء الإدارى فى مجلس الدولة برفضها.

ويعلق الشيخ المدنى على ذلك بقوله: أيقال (استنادا إلى ذلك الكتاب المرفوض) إن أهل السُنَّة ينكرون قداسة القرآن، أو يعتقدون نقص القرآن برواية رواها فلان، أو لكتاب ألفه فلان؟ كذلك الشيعة الإمامية، هى روايات فى بعض كتبهم كالروايات فى بعض كتبنا. فهو يريد أن يحذر من الانحراف فى أقوال وأفكار وكتب جماعات وأفراد من أهل السُنَّة والشيعة معا، وأن الشيعة ليست الفرقة الوحيدة التى تنفرد بوجود متطرفين ينتسبون إليها ويسميئون إلى المذهب، ولهم أمثال ينتسبون إلى أهل السُنَّة ويسميئون إليها أيضا.

ويستشهد الشيخ المدنى بما قاله الإمام العلامة السعيد أبو الفضل ابن الحسن الطبرى وهو من كبار علماء الشيعة الإمامية فى القرن السادس الهجرى، فى كتابه (مجمع البيان لعلوم القرآن) عن الروايات الضعيفة التى تزعم أن نقصا ما فى القرآن-يقول:(روى جماعة من أصحابنا أن فى القرآن تغييرا ونقصانا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذى نصره الإمام المرتضى قدس الله روحه، وذكر أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام، فإن العناية اشتدت، على نقله وحراسته وبلغت إلى حد لم تبلغه فيما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين بلغوا فى حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شىء اختلفوا فى إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيرا أو منقوصا مع العناية والضبط الشديد؟).

وكلام الشيعة الإمامية صريح واضح على أنهم كغيرهم من المسلمين فى الإيمان بأن القرآن كامل تماما كما كان أيام الرسول ﷺ، حيث كان الصحابة يحفظونه ويحافظون عليه. وقد عين الرسول ﷺ جماعة تخصصوا فى حفظ القرآن منهم

عبد الله ابن مسعود، وأبى بن كعب، وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة مرات. ويقول الإمام المرتضى: (كل ذلك يدل على أنه كان مجموعا مرتبا غير مبتور ولا مضاف إليه، ومن خالف ذلك من الإمامية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارا ضعيفة ظنوا صحتها، لا يرجع بثبوتها عن المعلوم المقطوع على صحتها)..

هل يمكن لأحد بعد ذلك في أن يشكك في قرآن الشيعة الإمامية؟ وإذا كان هناك البعض ممن انحرفوا بالقول بأن القرآن فيه آيات زائدة أو ناقصة، فهل نسمح لعقولنا بالنظر في مثل هذه الأقوال ونحن نعلم أنها جزء من حملة التشكيك في أركان ومبادئ وأصول العقيدة الإسلامية، وما أكثر الذين حاولوا ذلك، وما زالوا يحاولون، وستبقى محاولاتهم إلى آخر الزمان، ولن تقدر على التشكيك في أمر ثابت باليقين. فلم تعرف البشرية كتابا تناوله أصحابه بمنتهى الحرص على كل كلمة وكل حرف فيه كما حدث وحدث للقرآن، على أن كل حرف فيه مقدس. وفي ذلك تصديق لقول الله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ (الحجر آية ٩).

□□□

والكاتب الكبير أحمد بهاء الدين كان من المدافعين عن الشيعة الإمامية والزيدية، وله مقال في مجلة المصور كتبه عندما كان رئيسا للتحريير في العدد رقم ٢١٠٠ (٨ يناير ١٩٦٥) شرح فيه أفكار الشيعة وأوجه الخلاف والاتفاق بينهم وبين مذاهب السنة، ثم قال: (وقد عرفت معظم المذاهب الإسلامية الموجودة حاليا صورا من التطرف والانحراف على يد بعض المنادين بها، ولكن معظم هذه الصور المتطرفة والمنحرفة اندثرت وانقرضت باندثار أسبابها، وأخذت كلها تميل إلى الاعتدال والتسامح والعقل، أي أخذت تميل إلى جوهر الإسلام الحقيقي، ولكن خلافاتها القديمة التي طالما خضبتها بالدماء في بعض العصور بقيت موجودة وإن كانت ساكنة جامدة، موجودة تظهر أحيانا كعنصر محرك وراء كثير من عوامل التفرقة بين

أبناء الدين الواحد والشعب الواحد والقطر الواحد. وكالعادة في كل زمان ومكان نجد أن كثيرا من المصالح «الدينيوية» طبقية أو إقطاعية أو عشائرية تتحصن وراء هذه الخلافات وتعمل على تعميقها، لكي تبقى هذه المصالح لأصحابها، حتى أصبح هناك فريقان: جمهور هو الأغلبية، وهو من أبناء هذه الطوائف الطيبين، وقلة يحترقون الاتجار بالطائفية ويحترقون استغلال المشاعر الطائفية تحقيقا لمصالحهم الخاصة).

ثم وصل أحمد بهاء الدين في مقاله إلى القول: (لا أعرف بالضبط إلى من أتوجه بالخطاب في هذا المقال. هل أتوجه به إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الأوقاف (المهندس أحمد الشرباصي) أو إلى الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر أو إلى الأستاذ أحمد حسن الباقوري مدير جامعة الأزهر، أو إليهم جميعا وإلى كل القادة الدينيين المستنيرين في كل البلاد العربية من شتى المذاهب الإسلامية؟ لا بد من مجهود شجاع يبذل للتقريب بين المذاهب الإسلامية، تمهيدا لتوحيدها على المدى الطويل، فالخلافات الأساسية بينها يمكن بالتأكيد حلها بالتفسير المستنير السليم للدين. أما الخلافات الفرعية فلم يعد مقبولا أن يختلف المسلمون حول أحكام مثل: هل يسير المشيعون في الجنازة خلف جثمان الميت أو يسيرون أمامه؟ وهل الوضوء بترتيب معين أو بغير ترتيب؟.. وهل.. وهل.. ومثل هذا الجهد يحتاج أولا أن تأتي أكثر من مبادرة من أكثر من جهة، ويحتاج ثانيا إلى أن يتم بحثه في جو هادئ بعيد عن ضجة الدعاية واستغلال السياسة، ويحتاج ثالثا إلى زمن وصبر طويلين).

وقد بعث الشيخ محمد المدني رسالة إلى أحمد بهاء الدين تعليقا على المقال قال له فيه: (لا شك أن الموضوع الذي طرقتموه موضوع خطير في حياة الأمة الإسلامية عامة والشعوب العربية خاصة، فإنه لم يعد هناك مجال لبقاء التنافر القائم على العصبية المذهبية المنتسبة إلى الدين في ظاهرها والتي يبرأ الدين منها، وينهى الله ورسوله عنها، وهي في الحقيقة ميراث ثقيل ورثته الأمة الإسلامية في عهود اشتجرت فيها بعض الخلافات النظرية والمعارك الكلامية في قضايا ليست من

أصول الدين ولاهما هو ركن في إيمان المؤمنين. وربما كان للعوامل التي ذكرتموها في مقالكم أثر في خلق هذه الخلافات أو في تزكيتها، ثم تطاول العهد عليها فأصبحت في أذهان العامة وبعض الخاصة أمورا جديرة بالاهتمام، ومجالات يختصم فيها أهل الإسلام. ولكن الكارثة الكبرى هي أن المستعمرين المغتصبين لمختلف البلاد الإسلامية اتخذوا من هذه الخلافات الموروثة أسبابا سهلة لما قاموا به من التفريق والتقطيع وضرب الأمة بعضها ببعض، وكان من سياساتهم ودهائهم أن يورثوا العداوة بين أرباب المذاهب المختلفة في كل شعب إسلامي وعربي، وأن يعملوا بكل حيلة على أن تبقى هذه النيران مضطربة متوهجة حيثما كانت مذاهب إسلامية، حتى تظل لهم السيطرة والقيادة، ويضمنوا اتجاه جميع رجال المذاهب إليهم شاكين أو مستنصرين. وكان من آثار ذلك أن تخلفت الأمة الإسلامية عن الركب العالمي الحضارى وكانت قبل ذلك في مقدمته، وتمكن أعداؤها والطامعون في خيراتها، وجعلوا يوجهونها في غفلة أهلها كما يشاءون، شعباً شعباً، وطائفة طائفة، مستعينين بهؤلاء على هؤلاء، ضاربين بعضهم ببعض، مما حق عليهم سنة الله في المتفرقين المتنازعين، وهي المصير إلى الضعف والذل والاستعمار والاستعباد.

□□□

هكذا دافع كبار أئمة ومفكرى أهل السنة عن الشيعة المعتدلة. وتبرأ المعتدلون من الشيعة من الغلاة، وأجمع الشيعة وأهل السنة على أنهم يؤمنون بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وبأن أركان الإسلام لا خلاف عليها، وأن البعث والحساب والجنة والنار حق.. فهل إذا اختلفوا في شىء بعد ذلك نقول لهم لستم مسلمين.. أو نعتبرهم أعداءنا.. أو نبتعد عنهم.. ونخالف بذلك أمر الله

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ آل عمران آية ١٠٣ و ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ الحجرات آية ١٠

وببقى أن نسأل: ما العمل ليعود المسلمون- كما بدعوا- صفا واحداً؟